أثر تغيّر الإيرادات النفطية على الاقتصاد السعودي

د. حبيب ناصر آل مكي*

مقدمة:

قبل اكتشاف البترول بكميات تجارية كانت المملكة العربية السعودية تصنف ضمن مجموعة دول العالم الفقيرة، فكان الاقتصاد السعودي يفتقر بشدة للكثير من الحاجيات مثل الموارد المائية، الأراضي الصالحة للزراعة، الموارد المالية، الأيدي العاملة ذات المهارات المتنوعة وغيرها، هذه العوامل وغيرها أصبحت عائقاً من عوائق التنمية الاقتصادية لهذا البلد آنذاك إلى حد جعلت الاقتصاد السعودي عاجزا عن تحقيق آمال وطموحات أبنائه، فالأنشطة الاقتصادية كانت محدودة جداً في زراعة بعض المحاصيل القليلة وصيد الأسماك والرعي والتجارة.

ولكن بعد اكتشاف البترول وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية بدأ قطاع الزيت يظهر كقطاع يلعب دوراً حيوياً في تشكيل القاعدة الأساسية للاقتصاد السعودي، حيث أصبحت المملكة بعد هذا احدى الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للبترول، ونتيجة لهذا فان سيطرة قطاع الزيت أدت إلى النتائج التالية:

١ ـ تخلص الاقتصاد السعودي من المشاكل المالية وقيود العملات الصعبة التي كانت عائقاً في سبيل التنمية الاقتصادية، أي أن الصادرات البترولية أصبحت تمثل أملاً للتنمية المنشودة، وبدونها يصعب حدوث أي تغيير ايجابي تنموي، حيث تمكنت المملكة من تجميع فوائض مالية ضخمة ساهمت في دفع واستمرار التنمية الاقتصادية.

٢ ـ حققت المملكة معدلات عالية من النمو للكثير من القطاعات الاقتصادية، هذه المعدلات يمكن ملاحظتها من الجدول رقم (١).

ففي فترات الطفرة البترولية كان معدل نمو الناتج المحلي موجباً، حيث كان ١٣٪، ٢,٥٪، ٦,٩٪ للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠ على التوالي، هذا النمو انعكس على القطاعات الاقتصادية حيث ازداد عدد المنتجات الصناعية وازدادت الرقعة الزراعية وحققت المملكة اكتفاء ذاتياً في انتاج القمح وبعض الخضروات، ومن الجدول نلاحظ أن نسبة النمو في القطاع الزراعي ارتفعت من ٣,٤٪ في سنة ١٩٧٠ إلى ١٨٪ سنة ١٩٨٥، أما الصناعة فانها ارتفعت من ١٢,٦٪ سنة ١٩٧٠ إلى ١٦,٦٪ سنة ١٩٨٠، ومن الملاحظ أن التجارة هي أكبر القطاعات نمواً أثناء الطفرة

* أستاذ مساعد جامعة الملك فيصل ـ كلية العلوم الادارية والتخطيط قسم الاقتصاد والتخطيط.

البترولية حيث كان معدل نموها ٢٣٪ سنة ١٩٨٠.

وفي هذا الصدد نود أن نوضح أن قطاع التجارة قد نشط بشكل كبير على المستويين الداخلي والخارجي، حيث تشير المعلومات المتوفرة أن نسبة الواردات الغذائية والمنسوجات والملابس والأحذية من مجموع الواردات لسنة ١٩٧٠ كانت ٣٦,٥٪ بينما انخفضت سنة ١٩٨٩ إلى ٢٥,٩٪، أما نسبة واردات المكائن والمعدات الكهربائية والميكانيكية ومعدات النقل من مجموع الواردات فإنها كانت في سنة ١٩٧٠ عبارة عن ٣١,٩٪ وارتفعت سنة ١٩٨٩ لتصل إلى ٣٦,٩٪ «١٢، ص ٢٥٠»، وإذا اعتبرنا أن المجموعة الأولى تمثل السلع الاستهلاكية والمجموعة الثانية تمثل السلع الاستثمارية فإن هذا يعني أن هناك تغيراً جذرياً في تركيبة الواردات حيث أصبح الاهتمام بالسلع الاستثمارية كبيراً.

أما بالنسبة للصادرات فكما هو معروف أن الاقتصاد السعودي كان وما زال يعتمد على البترول في التصدير والتمويل لجميع الأنشطة الاقتصادية، ولكن الصناعة البتروكيماوية وانتاج القمح يصدران إلى الخارج منذ فترة وجيزة وأصبحا يسهمان في الصادرات بنسبة صغيرة.

كما يوضح الجدول أنه يوجد تذبذب في نمو الكثير من القطاعات الاقتصادية ولكن الشيء المهم هو أن الاتجاه العام لمعدلات النمو كان جيداً.

ان الايرادات العائدة من نشاط القطاع البترولي وبالتحديد من الصادرات البترولية جعلت الاقتصاد السعودي يتمتع بسيولة كبيرة زادت عن احتياجات هذا البلد لفترة معينة حيث أدت الزيادة الكبيرة في أسعار البترول لسنة ١٩٧٣ وما تلاها إلى تحسين أوضاع التجارة للملكة ولجميع دول منظمة الأقطار المصدرة للبترول، فزادت نسبة ايرادات البترول في الناتج المحلي الاجمالي، وتحسنت أوضاع موازين المدفوعات لهذه الدول، وفي الحقيقة زادت نسبة الايرادات النفطية المخصصة للانفاق الحكومية بشكل كبير، حيث وصلت إلى ٩٢٪ سنة ١٩٧٥ و ٩١٪ سنة ١٩٨٠ كما هو موضح بالجدول رقم (٢)، هذا وقد مكنت الايرادات النفطية التي ارتفعت من ٤,٥ مليار ريال سنة ١٩٦٩ إلى ٣٣٥,٢٠ مليار ريال سنة ١٩٨١ مكنت من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة بصورة مباشرة، حيث استطاعت المملكة من تحقيق استثمارات ضخمة في مجال بناء القاعدة الأساسية، فازداد رأس المال الثابت من ١٥,٢ مليار ريال سنة ١٩٦٩ إلى ١٢١,٩ مليار ريال سنة ١٩٨١ «١٢، ص ٢٣٨».

ولكن يبدو أن التطورات والتغيرات التي حدثت في أسواق النفط العالمية لم تكن في صالح دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط منذ بداية الثمانينات وحتى الآن، حيث انخفض الطلب العالمي على بترول دول هذه المنظمة من ٢٧,٦ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٧ إلى ١٥,٢ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٩ «٩ ص ٢٤»، اضافة لهذا فان أسعار بترول المنظمة انخفضت من أعلى مستوى لها في عام ١٩٨١ والبالغ ٣٤,٣ دولاراً للبرميل إلى ١٦,٧ دولارا للبرميل سنة ١٩٨٩ «٢، ص ٢٧٢»، ففي سنة ١٩٨٦ كان انتاج النفط للدول غير الشيوعية يمثل ٧٣٪ من الانتاج العالمي، ونسبة كبيرة من هذا تأتي من دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط، وكانت حصة دول الخليج العربي من هذا الانتاج عبارة عن ٢٠٪، وتستحوذ المملكة على النصيب الأكبر من هذه النسبة «٩، ص ٥٤»، وفي الحقيقة فان هذه النسبة منخفضة اذا ما قيست بانتاج أواخر السبعينات وبداية الثمانينات.

ان انخفاض أسعار النفط والطلب عليه في الأسواق الدولية أدت إلى حدوث النتائج التالية على الاقتصاد السعودي :

١ ـ انخفاض حجم الاستثمار بشكل عام، فمن النظر إلى الاحصائيات يلاحظ أن هذا العنصر الهام قد تأثر سلباً بما حدث لأسعار النفط وإنتاجه والإيرادات المتحصلة من هذا العنصر، وتبرز أهمية هذا في أنه يمثل سلعا وخدمات إنتاجية تزود الاقتصاد بما يحتاج إليه من سلع وخدمات، وزيادة أو نقص هذه السلع لها أثرها المباشر على الانتاج، كما وأن انخفاضها إلى مستويات أقل من معدلات استهلاكها سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تدهور الاقتصاد، وبالتالي عدم انتاج السلع والخدمات المطلوبة، أما زيادة هذه السلع بمعدلات كبيرة فإنه يساعد على النمو والتنمية الاقتصادية، وبالتالي انتاج سلع وخدمات مختلفة تساهم في زيادة رفاهية المجتمع.

٢ ـ انخفاض حجم العمالة وبالذات في قطاع الزيت، وهذه نتيجة حتمية مرتبطة بالنتيجة رقم (١)، حيث ان قلة الاستثمارات وقلة السيولة أدت إلى تقليص المشاريع المزمع القيام بها، كما وأن الكثير من الأنشطة أيضاً تم تقليصها، مما أدى إلى تسريح جزء كبير من العمالة الوافدة، ونتيجة لقلة الطلب على البترول وانخفاض أسعاره فقد انخفض انتاج المملكة في منتصف الثمانينات، مما حدا بشركة آرامكو السعودية إلى تقليص أنشطتها وتسريح جزء كبير من العمالة لديها.

٣ ـ انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والأنشطة الاقتصادية الأخرى، إن انخفاض الايرادات النفطية أدى إلى التأثير على عملية التنمية الاقتصادية بطريق مباشر أو غير مباشر، فالناتج المحلي الاجمالي الذي يتكون من مجموع الاستهلاك الخاص والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي قد تأثر بما حدث لهذه العناصر كلها أو بعضها من تغير نتيجة تغير الايرادات النفطية، فالاستثمار الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد انخفض من ١٢١,٩ مليارا سنة ١٩٨١ إلى ٤٨,٩ مليارا سنة ١٩٨٩ «١٢، ٢٣٨»، وبالطبع فإن الأثر على الناتج القومي الاجمالي الذي يحدث من كل العناصر مجتمعة سوف يكون كبيراً.

٤ ـ حدوث عجز في ميزان المملكة التجاري، ومعنى هذا أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، وإذا حدث هذا فإنه لابد من إيجاد وسائل تمويل لسد العجز الذي حدث، وهذا معناه زيادة في تكاليف الواردات وبالتالي أعباء اقتصادية قد لا يستطيع المجتمع تحملها على مر السنوات، كما وأن هذا سوف يقلل من القوة الاقتصادية للدولة مع بقية الدول الأخرى، وتجدر الاشارة إلى أن العجز الذي حدث في ميزان المدفوعات السعودي آخذ في الانخفاض سنة بعد أخرى.

٥ ـ انخفاض في المستوى العام للأسعار، إن ما حدث للاقتصاد السعودي من تغيرات نتيجة الطفرات السعرية البترولية لم تكن ظواهر عادية، ولكن انخفاض أسعار النفط وتدني الايرادات وجّها الاقتصاد السعودي إلى مسار آخر، فالارتفاع الشديد الذي حدث في أسعار السلع والخدمات في النصف الثاني من السبعينات يقابله انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار في

الثمانينات، حيث تشير إحصائيات وزارة التخطيط إلى أن كلا من المستوى العام لأسعار المنتجين الضمنية والرقم القياسي لتكاليف المعيشة منخفض في الثمانينات إذا ما قورن بما قبله «١٢، ص ٢٦٠، ٢٦١»، وبالطبع فإن انخفاض أسعار النفط له صلة بهذا، فزيادة السيولة تخلق طلباً كبيراً على السلع والخدمات وتؤدي إلى رفع أسعارها إذا لم تتوفر بكميات كافية.

وبما أن المملكة كغيرها من الدول النفطية تعتمد اعتماداً رئيسياً على الايرادات النفطية المتحصلة في تمويل ميزانيتها، فان أي تغير في هذه الايرادات سوف يؤثر على ميزانية الدولة، وبالتالي على الاقتصاد الوطني من خلال عمل المضاعف، وهذا ما سوف نحاول ايضاحه في هذه المقالة.

جدول رقم (١)

معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية (١٩٨٤ = ١٠٠)

السنة / القطاع	٧٠	٧٥	٨٠	٨٥	٨٩
القطاع غير البترولي:	٣,٩	١٨,٦	١١,٨	٠,٥	١,٦
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٣,٤	٤,٢	٦,٢	١٨,٠	٧
التعدين والمحاجر	-٣,٦	٧,٣	١٣,٩	-٣,٧	٣,٤
الصناعة	١٢,٦	١٢,٠	١٦,٦	٥,٥	٤
الكهرباء والغاز والمياه	-١٠,٣	١٠,٩	-٩,٥	-٦,٨	-٥,١
البناء والتشييد	-٩,٧	٥٨,٣	١٠,٩	-٨,١	-٠,٩
التجارة	٥,٠	٢٠,٧	٢٣,٧	٠,١	-١,٠
النقل والتخزين والاتصالات	١٢,٧	-٢٠,٦	١٠,٣	-٠,٢	٠,٥
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٥,٧	٣٢,٩	١٠,١	-٨,٢	٢,١
خدمات اجتماعية	٩,٧	٨,٤	٧,٦	١٣,٧	١,٥
خدمات حكومية	٢,٤	١٣,٠	٩,٤	٥,٧	٢,٧
القطاع البترولي:	١٧,٤	-٢,٠	٤,٢	-٢٠,٦	-١,٩
استخراج الزيت الخام والغاز الطبيعي	١٨,٠	-١,٩	٤,١	-٢٢,١	-٠,٨
تكرير الزيت	١٨,٣	-٢,٥	-٠,٩	٢٢,١	-٨,٣
الانشاءات المرتبطة بالقطاع	-٠,٤	-٥,٦	٤٦,٨	٢٤٤,٤	١,٦
الناتج المحلي الاجمالي	١٣,٠	٢,٥	٦,٩	-٧,٥	-٠,٣

المصدر: وزارة التخطيط ـ منجزات خطط التنمية: ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، الرياض. المملكة العربية السعودية ١٩٩١.

جدول رقم (٢)
مساهمة الايرادات النفطية في ايرادات الدولة
(مليون ريال سعودي)

السنة / الايرادات	٧٠	٧٥	٨٠	٨٥	٨٨
ايرادات الزيت	٥٨٦٢	٩٦٦٢٤	٢٧٩٩٦٢	٩٨٦١٣	٦٦٥٥٢
ايرادات أخرى	٧٦٤	٨٠٦٠	٢٧١٠١	٤٧٦٧٧	٣٨١٦٧
مجموع الايرادات	٦٦٢٦	١٠٤٦٨٤	٣٠٧٠٦٣	١٤٦٢٩٠	١٠٤٧١٩
نسبة مساهمة الايرادات النفطية في المجموع	٠,٨٨	٠,٩٢	٠,٩١	٠,٦٧	٠,٦٤

المصدر: وزارة التخطيط ـ منجزات خطط التنمية: ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، الرياض. المملكة العربية السعودية ١٩٩١.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الصادرات البترولية على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، فالصادرات بوجه عام تساهم في التنمية والنمو الاقتصادي بشكل مباشر عن طريق مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي وبشكل غير مباشر عن طريق مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بواسطة الآثار التي تحدثها هذه الصادرات عبر السنوات على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وقبل أن تمتلك حكومة المملكة العربية السعودية شركة آرامكو بالكامل كانت قيمة الصادرات البترولية تشمل ضريبة الزيت وضريبة التملك وبعض الرسوم التي تدفع للحكومة في شكل عملات صعبة، أما الآن فان كل ما تحصل عليه الحكومة السعودية من ايرادات بترولية يذهب إلى خزانة الدولة بعد دفع مستحقات عناصر الانتاج الوطنية والأجنبية، والتي تضم أساساً الأجور والرواتب والايجارات المتعلقة بهذا القطاع، ونظراً لكون قطاع الزيت متميزاً بالكثافة الرأسمالية فان هذا القطاع يحتوي على نسبة عمالة قليلة وهي بدورها انخفضت في السنوات الأخيرة، ولهذا فان أثر الرواتب والأجور للعاملين في قطاع الزيت على الناتج القومي سيكون ضئيلاً، أما الأثر الرئيسي فانه يأتي عن طريق الايرادات البترولية التي تمول ميزانية الدولة، وفي بعض الأحيان قد يحدث فائض أو عجز مالي إذا كانت الايرادات أكبر من المصروفات أو أقل منها.

ونظراً لأن المملكة تعتمد اعتماداً رئيسياً على ايرادات النفط في تمويل موازنتها فان ما يحدث في أسواق النفط من تغيرات سواء في الأسعار أو الانتاج يؤثر على عملية التمويل، لذا فان الدراسة سوف تزود متخذ القرار بتحليل كمي لأثر التغير في أسعار النفط وانتاجه مما يساعد على فهم وتحليل أي آثار مستقبلية وفقاً للظروف المحيطة.

النموذج المقترح:

لتحليل حساسية الاقتصاد السعودي للتغيرات التي تحدث في أسواق النفط العالمية فان التحليل سيعتمد على نموذج اقتصادي مبسط يوضح التركيبة الأساسية لهذا الاقتصاد.

ولتحقيق هذا الغرض فان النموذج الكينزي قابل للتطبيق على أي اقتصاد بترولي مفتوح كاقتصاد المملكة الذي يتصف بأن معظم ايراداته تأتي من الصادرات النفطية وتمول النفقات الحكومية بشكل كبير، وبافتراض زيادة الايرادات أو نقصها من وقت لآخر فإن النفقات الحكومية تزداد أو تنقص تبعاً لهذا الاتجاه، وهذا ما حدث للمملكة وللدول النفطية الأخرى عندما زادت ايراداتها أثناء فترات الطفرة السعرية البترولية وأثناء فترة انهيار الأسعار أيضاً، والزيادة ينفذ جزء كبير منها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية غير البترولية من خلال النفقات الحكومية، مما يعني أن النموذج الكينزي يمكن استخدامه لايضاح العلاقات الاقتصادية السائدة بين مختلف القطاعات في اقتصاد بترولي مفتوح كالمملكة العربية السعودية باختبار أثر الايرادات النفطية من خلال تأثيرها على النفقات الحكومية ثم على الناتج القومي الاجمالي بواسطة المضاعف، بعد هذا التحليل الموجز فان العلاقات التالية توضح سلوك اقتصاد المملكة وأي اقتصاد بترولي آخر للتعرف على أثر الايرادات النفطية على الناتج القومي الاجمالي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \qquad (1)$$

حيث:

Y : الناتج القومي الاجمالي.

C : الاستهلاك الخاص.

I : الاستثمار.

G : الانفاق الحكومي.

X : الصادرات.

M : الواردات.

المعادلة (1) هي معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل القومي، وفي اقتصاد بترولي كاقتصاد المملكة تقوم الدولة بالتنقيب واستخراج النفط وتبيعه بواسطة المؤسسات المعنية وتحصل على ايرادات هذه المبيعات، هذه الايرادات النفطية العائدة للحكومة السعودية كانت في فترات الطفرة السعرية البترولية تكفي لتغطية ميزانيتها وقد يدخر جزء منها، أما فيما بعد هذه الطفرات فان هذه الايرادات أصبحت شحيحة ولا تكفي لتغطية النفقات الحكومية (الميزانية)، مما حدا بالدولة إلى تغطية العجز من المدخرات التي لديها أو بواسطة الاقتراض من المؤسسات المالية أو البنوك.

وأثناء هذه الفترة بالذات قامت الدولة بفرض رسوم على بعض السلع والخدمات للمساهمة في تغطية النفقات الحكومية، فالايرادات غير البترولية في سنة ١٩٨٨ كانت نسبتها ٣٦٪ من مجموع الايرادات الكلية، أي أنه يمكن تعريف النفقات الحكومية بمجموع ما تحصل عليه الدولة من

ايرادات نفطية والرسوم المفروضة على بعض السلع والخدمات والمبالغ المقترضة من البنوك أو المؤسسات المالية والتي يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية:

$$G = OR + DF + BF \quad (2)$$

حيث:

G : النفقات الحكومية.

OR : الايرادات النفطية.

DF : الرسوم المفروضة على بعض السلع والخدمات.

BF : المبالغ المقترضة لتمويل عجز الميزانية.

وتجدر الاشارة إلى أن نسبة الرسوم المفروضة في المملكة العربية السعودية ضئيلة جداً إذا ما قورنت بالايرادات النفطية، مما يؤدي إلى أن يكون أثرها صغيراً جداً أما الايرادات النفطية فإن أثرها كبيراً جداً حيث أن تغيرها يؤثر على النفقات الحكومية بشكل كبير، وبالتالي على الناتج القومي من خلال عمل المضاعف.

وحيث انه لا يوجد ضرائب مباشرة على دخول الأفراد في المملكة فإن الدخل الشخصي والدخل المتاح متساويان، هذا وقد تم حساب الدخل المتاح للمملكة العربية السعودية باستخدام العلاقة التالية:

$$Yd = Y - TR - CD + SUb + TH \quad (3)$$

حيث:

Yd : الدخل الشخصي المتاح.

TR : مجموع الايرادات الحكومية.

SUb : الاعانات الغذائية.

CD : رسوم الواردات.

TH : اعانات الضمان الاجتماعي.

ونظراً لعدم وجود ضرائب مباشرة على الدخل فإن هذا يعني أن القوة الشرائية للأفراد سوف تكون مرتفعة، وهذا طبعاً يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار، وتبعاً لنظرية كينز فإن دالة الاستهلاك يمكن التعبير عنها بالمعادلة السلوكية التالية:

$$C = co + cl\ Yd \quad (4)$$

حيث:

C : مجموع الاستهلاك الخاص.

co : الاستهلاك التلقائي.

cl : الميل الحدي للاستهلاك.

ومع أن الاستهلاك يتأثر بعدة عوامل إلا أن الدخل الجاري يعتبر أهم هذه العوامل، فالعلاقة بين الدخل الجاري والاستهلاك هي من أهم انجازات كينز، فالاستهلاك يزداد بزيادة الدخل،

وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال عمل المضاعف.

ووفقاً للمدرسة الكنزية فإن الدخل ينقسم إلى قسمين: استهلاك وادخار، وهذا بالطبع يعتمد على كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار، وهذا معناه أن زيادة (انخفاض) الدخل سوف تؤدي إلى زيادة (انخفاض) الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من الزيادة (الانخفاض) التي حدثت في الدخل.

وفي الواقع تعتبر نظرية الدخل المطلق أكثر ملاءمة للتطبيق في الدول النامية، إذا ما قورنت بالمعلومات المطلوبة التي تحتاجها النظريات الأخرى للتطبيق أما دالة الاستثمار فيمكن كتابتها كما يلي:

$$I = \alpha < Y$$

حيث:

I : مجموع الاستثمار.

$\alpha <$: نسبة رأس المال / الانتاج

ومع أن الانفاق الاستهلاكي يمثل الجزء الأكبر من الدخل القومي والذي لا يتغير كثيراً فإن الاستثمار يعتبر أقل استقراراً، حيث يتغير بشكل كبير، هذه التغيرات تمثل الانكماش والتوسع الذي يحدث في بيئة الأعمال، أي أن الظروف السائدة تؤثر على الاستثمار ايجاباً أو سلباً.

وتبعاً لنظرية كينز فإن الاستثمار يتأثر بكل من سعر الفائدة السائد في السوق ومعدل العائد المتوقع من جراء القيام بالعملية الاستثمارية. فإذا كان معدل العائد المتوقع الحصول عليه أكبر من سعر الفائدة فإن هذا يشجع على القيام بالعملية الاستثمارية. أي أن كينز يفترض أن الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة. ولكن العديد من النظريات المتعلقة بالاستثمار والمختلفة عن كينز قدمت بدائل أخرى. وأهم هذه النظريات هي:

١ ـ نظرية أو مبدأ المعجل Accelerator theory

٢ ـ نظرية الدخل الداخلي Internal Funds theory

٣ ـ النظرية الكلاسيكية Neoclassical theory

ولكن تطبيق هذه النظريات على الاقتصاد السعودي محدوداً بعدة عوامل منها:

١ ـ هذه النظريات وتطويرها مرتبط بالدول المتقدمة. وبالتالي فهي تناسب الظروف الخاصة بالدول المتقدمة.

٢ ـ تشكل قلة المعلومات وندرتها عاملاً محدداً لتطبيق هذه النظريات في الدول المتخلفة.

ولهذا فإن الناتج القومي الاجمالي هو العامل الرئيسي الذي يحدد الاستثمار. والافتراض هنا أنه كلما زاد الناتج القومي فإن هذا يملي زيادة في الطلب الكلي وبالتالي زيادة في الطاقة الانتاجية إذا تم استغلال الطاقة المتوفرة. وهذا معناه استثمار جديد لمقابلة الزيادة في الطلب.

أما بالنسبة لعنصري العلاقات الخارجية فإنه يمكن التعبير عنهما بما يلي:

$$E = Eo \qquad (6)$$

$$M = Ml\ Yt \qquad (7)$$

حيث:

E : الصادرات ونفترض أنها متغير خارجي.

M : الواردات.

Ml : الميل الحدي للواردات.

إن أسهل الطرق لتحديد دالة الواردات هو اشتقاقها من الشكل العام لدالة المنفعة، والتي بدورها توضح العلاقة بين كمية الواردات الكلية من جهة وسعر الواردات والدخل الحقيقي من جهة أخرى، أما شكل الدالة فقد تكون خطية أو خطية ـ لوغاريتمية، وبالطبع فإن الشكل الأفضل راجع إلى الباحث والنتائج التي يتوصل اليها، ونظراً لكون سعر الواردات غير متوفر فإن شكل الدالة المقدرة هو أفضل الأشكال التي تم تقريرها.

وفي الواقع فإن وضع الميزان التجاري مرتبط بما يكون عليه الناتج القومي الاجمالي، والذي بدوره يتأثر بما يحدث في أوضاع الأسواق البترولية من تغيرات.

وبتعويض المعادلات (2) ,(3), (4), (5), (6), (7) – في المعادلة (1) نحصل على معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل التالية:

$$Y = \frac{1}{1 - cl - \alpha + Ml} \qquad (Co + cl\,TR - cl\,Cd + cl\,Sub + OR + cl\,TH + DF + BF + Eo) \qquad (8)$$

وباستخدام المعادلة (8) يمكن التعرف على أثر الايرادات النفطية على الناتج القومي الاجمالي، ففي المعادلة (8) يمثل الجزء.

$$\frac{1}{1 - cl - \alpha + ml}$$

مضاعف التجارة الخارجية للاقتصاد السعودي وعن طريق ضرب التغير في الايرادات النفطية في المضاعف المذكور نحصل على الأثر الممكن حدوثه على الناتج القومي، ومن الجدير بالذكر أن حجم المضاعف وبالتالي حجم الأثر يعتمد على قيمة كل من cl , α, ml .

البيانات المستخدمة وطريقة التقدير:

من أجل تحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة قمنا بتقدير الدوال الموضحة في القسم السابق احصائياً باستخدام بيانات تغطي الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٩، هذه البيانات تعتبر بيانات ثانوية (Se-condanry data) مأخوذة من مصادر مختلفة (منجزات خطط التنمية، تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي ومنظمة النقد الدولية)، أما تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لكل دالة وتقدير معاملاتها فقد تم بواسطة طريقة المربعات الصغرى التي تعتبر احدى الطرق الهامة في اجراء الدراسات الاقتصادية، وتجدر الاشارة هنا إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار قد أخذ في الاعتبار، وذلك بتحديد سنة ١٩٨٤ كسنة أساس وازالة التغيرات التي حدثت بناء على هذا لكل

من الدخل والاستهلاك والاستثمار والواردات.

النتائج الخاصة بالمعادلات السلوكية:

يوضح الجدول رقم (٣) النتائج الخاصة بكل من دالة الاستهلاك والاستثمار والواردات، ومن النظر في هذا الجدول يبدو واضحاً أن الميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد السعودي هو ٠,٧١، وهو مرتفع كغيره من الظواهر في الدول النامية التي تتميز اقتصادياتها بنسبة استهلاك مرتفعة فمعيار التحديد المعدل الذي يمثل القوة التفسيرية للنموذج المستخدم في تقرير الاستهلاك مرتفع وهو ٠,٩٠ وهذا معناه أن العوامل الأخرى المفسرة للاستهلاك في الاقتصاد السعودي والتي لم تدخل في النموذج تمثل ١٠٪ فقط.

إن نصيب الاستهلاك الخاص في الناتج القومي الاجمالي ارتفع من ١١٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٣٩٪ سنة ١٩٨٩، هذا الارتفاع يعزي إلى الزيادة الضخمة في الناتج القومي الاجمالي والتي بدورها ترتبط بايرادات البترول، وتجدر الاشارة إلى أن سنة ١٩٧٠ هي بداية تاريخ التخطيط الاقتصادي للمملكة، أي بداية عصر جديد للمجتمع السعودي، حيث انه مع بداية هذا تغير نمط الاستهلاك كمًا ونوعاً، أي أن الجزء الأكبر من ميزانية الأسرة أصبح يذهب لشراء كميات كبيرة من السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الضرورية التي تتطلبها الحياة، ولذا نلاحظ أنه اذا زاد الدخل القومي بمقدار ريال واحد فإن الاستهلاك سوف يزداد بمقدار ٠,٧١ ريال، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من السلع التي كانت كمالية قبل السبعينات أصبحت فيما بعد سلعا ضرورية لا غنى لأفراد المجتمع عنها.

أما دالة الاستثمار فإنها توضح أن الميل الحدي للاستثمار في الاقتصاد السعودي هو ٠,٢٨ وهذه تمثل نسبة رأس المال/ الانتاج وتسمى أحياناً المعجل، وهي نسبة مقبولة احصائياً حيث معيار التحديد المعدل الذي يمثل القوة التفسيرية لهذه الدالة هو ٠,٥٨.

وفي الحقيقة فإن تكوين رأس المال يزداد بزيادة الايرادات النفطية وينكمش بانخفاضها كما هو واضح من واقع البيانات الاحصائية الموضحة في الملحق، وأي تغير في هذه الايرادات سوف يؤدي إلى حدوث تغير في تكوين رأس بنسبة ٠,٢٨ أي أن تغير الدخل بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير في الاستثمار بنسبة ٠,٢٨.

وكغير المملكة العربية السعودية من الدول النامية التي تتصف اقتصادياتها بالتركيز على جانب الطلب فإن الميل الحدي للاستيراد مرتفع وهو٠,٣٢ مصحوباً بمعيار تحديد معدل يساوي ٠,٨٩.

إن ضخامة الايرادات النفطية التي تحققت من زيادة أسعار البترول والصادرات البترولية حققت للمملكة العربية السعودية ما تحتاج إليه من موارد مالية لتمويل الواردات التي تحتاج اليها، فالمملكة العربية السعودية تعتمد أساساً على الاستيراد لتغطية الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية التي لا تنتج محلياً على الاطلاق، أو تنتج ولكن لا يكفي الانتاج الطلب عليها، وهذا ما جعل الميل الحدي للواردات مرتفعاً، وهنا لابد من الاشارة إلى أن السلع

الرأسمالية تمثل جزءاً كبيراً من مجموع الواردات، حيث لا يوجد انتاج محلي لها على الإطلاق.

أما الأرقام التي بين الأقواس في الجدول فإنها تمثل قيم الاختبار الطبيعي (t) . وتجدر الاشارة إلى أن معنوية الاختبار للمعادلات الثلاث المذكورة في الجدول هي ٠,٠٠٠١ كما أن معيار الخطأ صغير أيضاً، وأن اشارات المتغيرات في المعادلات الموضحة في الجدول كما هو متوقع أن تكون من وجهة النظر الاقتصادية.

استخدام النموذج المقترح لقياس أثر التغيرات التي تحدث في أسواق النفط:

بعد هذا التحليل الموجز لنتائج المعادلات السلوكية الكينزية نستطيع أن نحدد مضاعف التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية باستخدام المعادلة (8) ما يلي:

$$\frac{1}{1 - 0{,}71 - 0{,}28 + 0{,}32} = 8$$

ومن هنا يمكن تحديد أثر أي تغير يحدث في ايرادات البترول على الناتج القومي الاجمالي وذلك بضرب التغير في هذه الايرادات في مضاعف التجارة الخارجية الموضح بعاليه.

ومن أجل التبسيط سوف نفترض الافتراضات التالية:

جدول رقم (٣)

النتائج القياسية

لمعادلات الاستهلاك والاستثمار والاستيراد

الدالـــة	R^{-2}	R^2	F	SE
دالة الاستهلاك C = .45 + .71 Y (.65) (12,8)	.90	.90	164,5	.05
دالة الاستثمار I = -12,28 + .28 Y (-.77) (5,31)	.58	.61	28,2	.05
دالة الاستيراد M = 14,9 + .32 Y (1,94) (11,75)	.89	.90	138.01	.02

١ ـ ان انتاج البترول في المملكة العربية السعودية يتمشى مع الحصة المقررة لها من قبل منظمة الأوبك والبالغة ٧,٨٨٧ مليون برميل في اليوم «١٠، ص ٣».

٢ ـ ان سلوك أسعار النفط في الأسواق الدولية سوف تكون كما يلي :

أ ـ سيادة سعر نفط منظمة الأوبك الذي تم الاتفاق عليه قبل فترة والبالغ ٢١ دولارا للبرميل .

ب ـ تشتت أسعار النفط في الأسواق الدولية وفي هذه الحالة سوف نفترض ما يلي :

١ ـ أن سعر النفط السائد في السوق الدولية هو ١٥ دولاراً للبرميل .

٢ ـ أن سعر النفط السائد في السوق الدولية هو ١٨ دولاراً للبرميل .

٣ ـ أن سعر النفط السائد في السوق الدولية هو ٢٥ دولاراً للبرميل .

ففي حالة كون الانتاج ٧,٨٨٧ مليون برميل والسعر ٢١ دولاراً فإن الايرادات النفطية ستكون في حدود ٦٠ بليون دولار في السنة ، وفي حالة ثبات الانتاج وانخفاض السعر إلى ١٥ دولاراً للبرميل فإن الايرادات النفطية سوف تنخفض إلى ٤٣ بليون دولار في السنة ، وإذا كان سعر النفط ١٨ دولاراً مع ثبات الانتاج فإن الايرادات النفطية ستكون في حدود ٥١,٨ بليون دولار في السنة ، أما إذا كان سعر النفط السائد في السوق الدولية هو ٢٥ دولاراً فإن الايرادات النفطية ستكون ٧١,٩ بليون دولار في السنة ، وإذا اعتبرنا الحالة الأولى كأساس فإن التغير الذي حصل في الايرادات نتيجة تدهور أسعار البترول سوف يؤدي إلى حدوث تغير في الناتج القومي كما يلي :

الحالة الأولى : التغير الذي حدث في الايرادات = − ١٧ بليون دولار.

التغير في الناتج القومي = −١٧ × ٣ = − ٥١ بليون دولار.

الحالة الثانية : التغير الذي حدث في الايرادات = − ٨,٢ بليون دولار.

التغير في الناتج القومي = − ٨,٢ × ٣ = − ٢٤,٦ بليون دولار.

الحالة الثالثة : التغير الذي حدث في الايرادات = ١١,٩ بليون دولار.

التغير في الناتج القومي = ١١,٩ × ٣ = ٣٥,٧ بليون دولار.

وهكذا من الممكن الحصول على عدد كبير من الحالات التي نحتاج إليها والتي تعطينا صورة لما قد يحدث للاقتصاد السعودي تحت ظروف مختلفة لأسعار النفط في الأسواق الدولية ، وهذا بالطبع يساعد على التعرف على الآثار التي تحدثها هذه التغيرات وبالتالي أخذها في الحسبان عند اعداد الخطط المستقبلية .

الخاتمة

منذ اكتشاف البترول في المملكة العربية السعودية وحتى الآن اتخذت أساليب التنمية الاقتصادية بالمملكة مسارات غير عادية ، فقبل سنة ١٩٧٣ كانت التنمية الاقتصادية تسير ببطء ، أما بعد الطفرة السعرية لسنة ١٩٧٣ فقد اتخذت اتجاهات التنمية أساليب مختلفة ، وشملت جميع القطاعات الاقتصادية وبسرعة فائقة وتكاليف عالية ، وبعد سنة ١٩٨٢ وبداية الانهيار في أسعار النفط تغيرت هذه الاتجاهات آخذة في التباطؤ والتركيز على المشاريع التي تم انجازها أو التي في طور الاعداد .

وفي هذه المقالة تمت مناقشة أثر التغير في الايرادات النفطية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال استخدام نموذج كينزي يشمل أهم المتغيرات الاقتصادية، هذا وقد تم استخدام هذا النموذج للتعرف على أثر الايرادات النفطية على الناتج القومي الاجمالي من خلال الانفاق الحكومي.

وبعد دراسة هذا الموضوع نود أن نوضح الاستنتاجات التالية:

١ ـ ان كلا من الطفرة البترولية السعرية بالارتفاع أو الانخفاض لها نتائج ايجابية وسلبية، هذه التغيرات تعطينا دروساً وعبرا لمواجهة أي تغيير في المستقبل، كما وأنها تعلمنا كيف نتصرف بعقلانية في بناء السياسات الاقتصادية المتعلقة بهذا الموضوع وغيره.

٢ ـ أن تكيف المملكة العربية السعودية مع الأوضاع السائدة في أسواق النفط لم يكن صعباً، نتيجة للاحتياطات المالية الضخمة المتوفرة، ولكن إذا نظرنا لهذا من وجهة نظر تكلفة الفرصة البديلة فإننا نستطيع أن نقول ان التكيف مع الأوضاع السائدة في أسواق النفط ـ آخذين في الاعتبار الخدمات المجانية أو غيرها في الاقتصاد السعودي ـ سوف يكون صعباً للغاية، حيث ليس من المتوقع أن تتغير أوضاع النفط بصورة كبيرة في المستقبل القريب، وليس بالإمكان الاستمرار في تمويل الكثير من الخدمات والتي في نفس الوقت يصعب التراجع عنها.

٣ ـ ان الارتفاع في الايرادات البترولية خلق نمواً غير متوازن للقطاعات الاقتصادية، حيث ازدهرت الصناعة بشكل أكبر من القطاعات الأخرى، أي أنه توجد أعراض لما يسمى بالمرض الهولندي (The Dutch Disease)، فالقطاع الاستخراجي البترولي ازدهر بشكل كبير مقارنة مع القطاعات الأخرى، كما أن الايرادات النفطية في بداية الطفرة استخدمت بكفاءة منخفضة.

قائمة المراجع

١ ـ إبراهيم، إبراهيم: «أثر هبوط أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية». **النفط والتعاون العربي**، مجلد ١٣، عدد ١، صفحة ٣٣٠ ـ ٣٥٧، ١٩٨٧.

٢ ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١.

٣ ـ Akarca, A and T.V.Long. "On The relationship between energy and GNP" **The Journal of Energy and Dvelopment**,V.5, No. 2 Spring 1980, PP. 326 - 331.

٤ ـ بدوي، ميرفت. «عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية». في: مؤتمر الطاقة العربي الرابع ـ أوراق قسم الطلب على الطاقة، الجزء الثالث، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. ص ٣١ ـ ٩٠ ـ ١٩٨٥.

٥ ـ حمودة، شوكت. مظفر البراري: «تأثير التغير في الصادرات النفطية على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول وعلى تجارتها الخارجية». **النفط والتعاون العربي**، مجلد ١٣، عدد ٢، ص ٨٠ ـ ١٣٢، ١٩٨٧.

٦ ـ Kraft, J. and A.Kraft. "On the relationship between energy and GNP" **The Journal of Energy and development,** V.3, No. 2 Spring 1978, PP. 403 - 3.

٧ ـ Harbenger, A.C. (1983). "Dutch Disease: How much Sickness, How Much Boon" **Resource and Energy.** Vo. 5, PP. 1 - 20.

٨ ـ IMF. **International Financial Statistics: Year book 1991.**Washington, Dc.1991.

٩ ـ OPEC. **Annual - Statistical Bulletin: 1990.** Vienna. 1991.

١٠ ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. النشرة الشهرية: حزيران/ يونيو ١٩٩٢.

١١ ـ Van Wijnbergen, S. (1984). "The Dutch Disease: ADisease After All" **Economic Journal,** V.94. PP. 41 - 55.

١٢ ـ وزارة التخطيط: **منجزات خطط التنمية: ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠**، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١.

١٣ ـ Wilson. R. "The Impact of Falling Oil Revenues On Saudi Arabia's Import Policy" **The Arab Gulf Journal,** 1985. PP. 7 - 15.

١٤ ـ World Bank. **World Tables: 1991,** Washington D.C. 1991.

محلق بيانـات احصائية للمملكة العربية السعودية (جميع البيانات بالبليون ريال وحسب الأسعار الجارية)

السنة	الناتج القومي الاجمالي	الناتج القومي المحلي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي	الاستثمار	الصادرات	الواردات	الايرادات النفطية الحكومية	الايرادات الغير نفطية الحكومية	الادخار الوطني الاجمالي	الاعانات الغذائية والاجتماعية	رسوم الواردات	الادخار المحلي
١٩٧٠	١٣,٥٧	١٩,٨٣	٥,٨٦	٣,٤٢	١٥,٣١	١٠,٣٠	٤,٩٩	٥,٨٦٢	٠,٧٦٤	٨,١٢	٠,٠١٧	٣,٠١٦	٣,٥٤
١٩٧١	١٧,٢٤	٢٥,٦٢	٦,٤١	٣,٨٠	١٦,٧٧	١٥,١٩	٥,٢١	٨,١٤٦	١,٢٣٤	١٢,٧١	٠,٠٥٥٤	٣,٦٦٩	١٠,١٩
١٩٧٢	٢٠,٥٩	٣٤,٢٢	٦,٩٢	٤,٢٩	٢٠,٧٨	١٩,٨٦	٦,٣٠	١١,٦١٦	١,٥٨٩	١٧,٠٦	٠,٠٦٧٤	٣,٨٩٣	١٥,٧٢
١٩٧٣	٣٠,١٠	٦٧,٤٢	٧,٩٠	٥,٣٤	٢٩,٣٤	٣٠,٠١	٨,٢٧	٢٥,١٣٤	٢,١٦٦	٢٧,٣٢	,٠٧٦٧٣	٤,١٧٣	١٩,٠٤
١٩٧٤	٨٢,٣٥	١٢٠,٨٤	٩,٨٣	٩,٨٦	٣٦,٠٨	٨٥,٦٨	١٥,٢٩	٦٥,٩١١	٤,١١٢	٧٩,٦٢	١,١٦٠١	٣,٣١٨	٧٣,٤٣
١٩٧٥	١٢٥,٤٠	١٥٦,٠٥	١٨,٠٤	١٥,٩١	٤٧,٥٦	١١٤,٤٦	٢٧,٢٦	٩٦,٦٢٤	٨,٠٦٠	١٠٥,٦٥	١,٢٦٠٢	٢,١٧٧	١٠٢,٧٠
١٩٧٦	١٦٥,٣٩	١٩١,٥١	٢٣,٩٠	٢٨,٨٨	٦٩,٥٠	١٢٠,٨	٤٢,٨٦	١١١,٢٨٨	١٢,٨٠٨٠	١١١,٧٤	١,٥١٩٢	٣,١٣٥	١٠٦,٨٥
١٩٧٧	٢٠٧,٧٢	٢٢٢,٨١	٣٤,٣٧	٤١,٠٣	٨٧,٧٢	١٤٠,٣٢	٦٢,٧٠	١٢٠,٩٥٨	١٦,٢٦٠	١٢٩,٦٥	١,٨٠٧٧	٣,٣٥٧	١٢٤,٠٢
١٩٧٨	٢٢٢,١٥	٢٤٦,٢٤	٥٤,٦١	٤٧,٠٣	٩١,٥٣	١٤٠,٧٦	٩١,٥١	١١٨,٠٠٦	١٦,٩٩٤	١٢٣,٧٦	٢,٣٠٩٨	٣,٢٥٥	١١٣,٣٧
١٩٧٩	٣٢٠,٢٥	٣٢٦,٢٣	٩٣,٦٤	٧٧,٥٦	٩٦,٨٦	٢٠٦,٨٩	١٢٨,٧٤	١٦٤,٤٣٤	٢٠,٣٠٥	١٠٩,٠٣	٣,٥٩٦٩	٣,٥٠٦	١٠٥,٩٦
١٩٨٠	٤٧٨,٧٨	٤٩٠,٩٤	١٠٨,٥٦	٨٢,٨٨	١٠٩,٧٢	٣٤٧,٣٥	١٤٩,٤٤	٢٧٩,٩٦٢	٢٧,١٠١	٢٠٥,٨٦	٥,٧٦٨٧	٣,٥٢٧	١٩٣,٩٩
١٩٨١	٥٥٩,٣٠	٥٦١,١٤	١٣١,١٥	١١٦,١٢	١٢١,٩٧	٣٩١,٥٩	١٨٧,٥٩	٣٣٥,٢٣٦	٣٦,٨٩٦	٣٢٣,٧٧	٦,١١١٩	٣,٢٠٨	٣١٠,٢٧
١٩٨٢	٤٧٨,٥١	٤٥٨,١٢	١٥١,٢٢	١٣١,٠٧	١١٩,٩١	٢٦٦,٥١	٢٠٥,٥٠	٢٣٦,٩٢٨	٥٥,٢٩٧	١٧٩,٢٥	٣,٩٧٢٣	٣,٣٣٦	١٨٧,٨٣
١٩٨٣	٣٩٥,٢٧	٣٧٣,٨٨	١٥٩,٣٧	١٢٦,٥٧	١١١,٠٧	١٧١,٦٨	٢١٢,٧٨	١٦١,٣٧٥	٦٢,٨٢٥	٩٠,٨٠	٣,٩٩٧٥	٣,٧٠٧	١١٧,٠٩
١٩٨٤	٣٧٢,٣٤	٣٥١,٤٠	١٥٩,٣٥	١٢١,٠٦	٩٦,٤٩	١٤٥,٥٣	١٩٠,٦٤	١٣١,٦٤٠	٥٤,٧٥٥	٧٠,٩٩	٣,٦٧٦٣	٣,٩٧٣	٨٨,٧٧
١٩٨٥	٣٢٧,٥٣	٣١٣,٩٤	١٥٨,٥٩	١١٤,٣٩	٧٥,٧٦	١١٣,١٦	١٣٧,٨٩	٩٨,٦١٣	٤٧,٦٧٧	٤٠,٩٦	٣,٨٠٨٧	٣,٩٢٠	٦٠,٧٥
١٩٨٦	٢٨٩,٦٧	٢٧١,٠٩	١٤٠,١٥	١٠٦,٣٧	٥٩,٧٨	٨٥,٩٩	١١٥,٢٤	٥٩,٦٩٩	٤٢,٨٣٢	٢٤,٥٨	٣,٧٥١	٣,٩٢٠	٤٦,١١
١٩٨٧	٢٩٢,٨٤	٢٧٥,٤٥	١٣٥,٥٤	١٠٧,٧١	٥٨,٥٥	٩٩,٠٥	١١٩,١٧	٦٧,٤٠٥	٣٦,٤٠٦	٣٢,٢١	١,٦٩٤	٣,٥٨٠	٥٠,٦٦
١٩٨٨	٣٠٤,٦٦	٢٨٥,١٤	١٣٩,٤٠	٩٧,٤٢	٤٩,٣٣	١٠٣,٠٨	١١٤,٤٠	٦٦,٥٣٢	٣٨,١٦٧	٥١,٢٨	٢,٦٢٣	٨,٦٠٥	٤٧,٧٣
١٩٨٩	٣٢٢,٥٠	٣١٠,٨٢	١٤٥,٠٣	٩٦,٥٦	٤٨,٩٥	١١٨,٢١	١١٦,١٥					٦,٩٩٠	

1- World Bank, World Tables: 1991

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩